الخبر لم تقبل شهادة القابل للعقد عليه لانه منه في تروبح قوله ولا يشترط قبول العامل لفظا واذ عينه الجاعل اما في غير المعين فلا يصح الجعل لو قال لغيره ان رددت عبدي فلك كذا فلم يرده مع التضييق في محل الحاجة وعليه فاك القول لو قال لغيره ان رددت عبدي فلك دينار فقال اردده بنصف دينار فالوجه القطع بانه استحق الدينار فان قيل قياس ما في الروضة واصلها في باب الخلع انه لو قال لزوجته طلقني بالف فطلق بما دونه لم يقع بها انه يستحق هنا نصف الدينار اجيب بان الجعل لما كان فيه شايبة معاوضة من جهة الزوج وقد رضي ببعض ما شرط له اعتبر واما الركن الثاني وهو العامل فيشترط فيه الملتزم للجعل مالكا كان او غيره ان يكون مطلق التصرف فلا يصح من صبي ومجنون ومحجور سفه واما العامل فان كان معينا اشترط فيه اهلية العمل فيدخل فيه العبد والمكاتب باذن وغيره كما قاله البكي خلافا لابن الرفعة في العبد اذا لم ياذن لسيده ويخرج عنه العاجز عن العمل كصغير لا يقدر عليه ان منفعته معدومة فاشبه استيجار الاعمى للحفظ قاله ابن العماد وان كان عبدا عاقلا او مجنونا اذا سمع النداء وعلم به لدخوله في عموم قوله من جاء وهذا هو المعتمد خلافا لما قاله في السير من عدم استحقاق الصبي والعبد اذا قام بغير اذن سيده ثم شرع في الركن الثالث وهو العمل فقال وشرطه الجهالة على عمل مجهول كرد ابق لحاجة ولان الجهالة اذا احتملت في العوض لحصول زيادة فاحتمالها في رد المحاصل اولى فان قيل ان هذا قد علم من تمثيله اول الباب برد الابق اجيب بانه ذكره هنا للضرورة التتميم والا فلو تركه لكان مستغنى عنه كما قال ابن الرفعة تبعا للقاضي الحسين باعسر عمله كما مر فاد سهل تعين ضبطه اذ لا حاجة الى احتمال الجهالة في بناء حائط بعين طوله وعرضه وارتفاعه وموضعه وما يبنى عليه وفي الخياطة يعتبر وصف الثوب والخياطة والطريق المرافق صحة عمل مجهول وهو مخصص كما قاله ابن الرفعة تبعا للقاضي الحسين باعسر عمله كما مر فاد سهل تعين ضبطه اذ لا حاجة الى احتمال الجهالة في بناء حائط بعين طوله وعرضه وارتفاعه وموضعه وما يبنى عليه وفي الخياطة يعتبر وصف الثوب والخياطة وكذا عمل معلوم يقابل بالاجرة كالخياطة والبناء تصح الجعالة عليه في الاصح لانه اذا جاز مع الجهالة فمع العلم اولى والثاني المنع استغناء بالاجارة وسواء في العمل الواجب وغيره فلو جعل للمفتي شيئا لم يكلف شيئا من خلاصة جاهد او لغيره جاز كما نقله المصنف في فتاويه عن جماعة وان كان هذا العمل فرض كفاية تفريع على شرط في العمل كونه فيه كلفة وعلى هذا الوسع الذي من المطلوب في رده فرده وفي الرد كلفة كالابق استحق الجعل والا فلا لتحقق شيا لان ما لا كلفة فيه لا يقابل بعوض وشمل كلامهم ما لو كان المال في يده بجهة توجب الرد كالغصب والعارية وقضيته الاستحقاق بالرد الذي كان فيه كلفة لكن تعليلهم عدم استحقاق مزد لعلما في يده انه لا يستحق شيا الا بتذكيه واجب عليه شرعا ينتفي خلافه وهذا هو الظاهر كما قاله بعض شراح الكتاب ولو جعل لمن اخبره بكذا لجعلا فاخبره لم يستحق شيا لانكلا في فيه للعامل فان نكب وصدق في اخباره وكان للمستغير غرض في الخبر به كما صرح به الرافعي في اواخر الجعالة استحق الجعل ثم شرع في الركن الرابع وهو الجعل فقال وشرط كون الجعل مالا معلوما لانه عوض كالاجرة وانه عقد جوز للحاجة ولا حاجة لجهالة العوض بخلاف العمل والعامل فلو كان مجهولا كان مالك رقه اي عبدي مثلا فله ثوب او أرضه او نحوه او كاد الجعل خمرا او مغصوبا فسد العقد لجعل الجعل او مجاسة عينه او عدم القدرة على تسليمه والمراد اجرة المثل كالاجارة الفاسدة واستثنى من هذا صورتان الاولى ما اذا قال لج عني واعطيك نفقتك فانه يجوز مع جهلهما كما جزم به الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في الروضة وقيل ان هذا ارزاق لا جعالة

وفي العقد ووجب للعامل اجرة المثل كما لو اختلفا في الاجارة أما قبل الشروع فلا استحقاق له فلا تخالف ومثله الاختلاف في قدر العمل كقوله شرطت لك ما يرد علي رد عبدين فقال بل على عبد حال كونه في يده العامل اعلما يقع في يده الذي يرده يدا امانة فان هلك بتفريط ضمن لتقصيره واذا تعذر عليه الرجوع فتبرع الا ان يأذن له الحاكم او يشهد عند فقده ليرجع ومثله ويحسن ايضا اجر العبد نحو بادية لزمه المقام معه لا ان خاف على نفسه او نحوها واذا اقام معه فلا اجرة له ولو مات المريض ازمه ان كان أمينا حمل ما له الى وارثه والا فلا يلزمه وان جاز له ولا يضمنه في الحالين لو تركه وحكم المغمى عليه حكم المريض كما افاده كلام الروضة لا حكم الميت كما قاله ابن الحدى ولو سرق او ابق قطع كغيره ويحفظه الحاكم اذا وجده انتظارا لسيده فان ايطا سيده باعد الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن والله سبحانه وتعالى اعلم

قاله المولد احمد الله تعالى ورضي عنه قد تم شرح النصف الاول بحمد الله تعالى وعونه على يد مولفه فقير ربه محمد الخطيب الشربيني ان في غفران الله تعالى ذنوبه وستر في الدارين عيوبه وغفر لوالديه ولجميع المسلمين اجمعين امين امين وقد شرح هذا الجزء وما قبله وما بعده بيده الفانية عبد الرحمن بن احمد بن ابراهيم الشبرمنتي المالكي الازهري غفر الله له ولوالديه ولمن دعى لهم بالمغفرة والرحمة وللمسلمين امين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)